

القرار ١٦٢٦ (الدورة ١٦)

مستقبل ساموا الغربية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها رقم ١٥٦٩ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، بشأن مستقبل اقليم ساموا الغربية المشمول بالوصاية والموضوع تحت ادارة نيوزيلندا ،

وإذ تحيط علماً بقرار مجلس الوصاية رقم ٢١٥٢ (الدورة ٢٧) المتخذ في ٧ تموز (يوليه) ١٩٦١ ،

وقد درست تقرير مفوض الامم المتحدة لشؤون الاستفتاء^(١) بشأن الاستفتاء الذي جرى في ساموا الغربية في ٩ ايار (مايو) ١٩٦١ ،

وقد استمعت الى بيان ممثل السلطة القائمة بالادارة وبيان رئيس وزراء ساموا الغربية ،

١ - تعرب عن تقديرها الكبير للاعمال التي قام بها مفوض الامم المتحدة لشؤون الاستفتاء وموظفوه في ساموا الغربية ، وللتعاون الذي لقيه من السلطة القائمة بالادارة ومن حكومة ساموا الغربية وشعبها ؛

٢ - وتؤيد النتائج التي اسفر عنها الاستفتاء ، ومفادها :

(أ) ان شعب ساموا الغربية قد اعرب بأغلبية ساحقة عن موافقته على الدستور الذي وضعه دولة مستقلة لساموا الغربية ، والذي اقره المؤتمر الدستوري في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ؛

(ب) ان شعب ساموا الغربية قد وافق بأغلبية ساحقة على ان تصبح ساموا الغربية في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ دولة مستقلة بناء على ذلك الدستور ؛

٣ - وتقرر ، بالاتفاق مع السلطة القائمة بالادارة ، ان ينتهي نفاذ اتفاق الوصاية على ساموا الغربية ، الذي اقرته الجمعية العامة في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ ، باستقلال ساموا الغربية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ ؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة عشرة ، المرفقات ، البند ٤٨

من جدول الاعمال ، الوثيقة ج/ع/٤٨٤٠

٤- وتعرب عن املها في قبول ساموا الغربية ، عند استقلالها ، في عضوية الامم المتحدة ، اذا رغبت في ذلك .

الجلسة العامة ١٠٣٦

١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦١

القرار ١٦٢٧ (الدورة ١٦)

اغتيال رئيس وزراء بوروندى

ان الجمعية العامة ،

وقد علمت مع الاستنكار والأسف الشديد باغتيال الامير رواغاسور ، رئيس وزراء بوروندى ،

وان تشير الى قرارها رقم ١٥٧٦ (الدورة ١٥) المتخذ في ٢٠ كانون الاوّل (ديسمبر) ١٩٦٥ ، ورقم ١٦٥٥ (الدورة ١٥) المتخذ في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ ،

وان ترى ان رواندا- اوروندى اقليم مشمول بالوصاية ران السلطة القائمة بالادارة مسؤولة عنه امام الامم المتحدة بموجب اتفاق الوصاية ،

وان ترى كذلك ان الضرورة تدعو الى اجراء تحقيق وانزال العقاب بالمسؤولين عن هذا العمل الشنيع ،

١- تعرب عن هولها واستهجانها لاغتيال رئيس وزراء بوروندى ؛

٢- وتطالب الى لجنة الامم المتحدة لرواندا- اوروندى زيارة مكان الحادث فوراً للقيام دون ابطاء بالتحقيق في ظروف وفاة رئيس الوزراء المفجعة ويتقدم تقرير اولي الى الجمعية العامة في اقرب وقت ممكن .

الجلسة العامة (١٠٤)

٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦١